وزير التربية ينهي تكليف جميع المعلمين والإداريين من المثقفين الصحيين ويعيدهم للتعليم

الطواشي: عدد منهم غير مؤهل للتثقيف الصحي وتوزيع غير مناسب على المدارس

| محمود الصالح

في إطار معالجة الخلل الإداري الذي ينتاب عدد من المؤسسات الحكومية، وبغية تحقيق الفائدة من وجود الأشخاص المؤهلين للقيام بأعمال مفيدة، أصدر وزير التربية محمد عامر المارديني تعميماً يقضي بإنهاء تكليف جميع المثقفين والمشرفين الصحيين في المدارس والمستوصفات المدرسية وإعادتهم إلى عملهم الأصلي.

وطلب وزير التربية من مديريات التربية في المحافظات تكليف 3 إداريين في كل مستوصف من مستوصفات الصحة المدرسية و5 إداريين في المستوصفات التي يتضمن عملها لجنة طبية من الإداريين العاملين في المستوصف وإنهاء تكليف باقي الإداريين، مشدداً في تعميمه على عدم تكليف مثقفين صحيين في مستوصفات الصحة المدرسية والمدارس.

وعن دواعي وأهمية هذا الإجراء بينت مديرة الصحة المدرسية في وزارة التربية هتون الطواشي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الهدف من التعميم ضبط عمل المثقفين الصحيين في المدارس من خلال وضع آلية مناسبة وروائز موحدة لتكليف المثقفين الصحيين في المدارس، موضحة أنه تم العمل منذ بداية العام الحالي على دراسة وضع المثقفين والمشرفين الصحيين في المدارس وأبدت الدراسة وجود عدد منهم غير مؤهل للقيام بالتثقيف الصحي والذي يعتبر من أهم برامج الصحة المدرسية، ويتم العمل من خلاله على رفع الوعي الصحي لدى جيل كامل من الأبناء التلاميذ والطلاب أو أنهم لا ينفذون العمل المطلوب منهم بالشكل المناسب.

وأضافت: كما أبدت الدراسة وجود توزيع غير مناسب للمثقفين والمشرفين الصحيين على المدارس، وبناء عليهم تم وضع شروط خاصة لتكليف المثقفين الصحيين من حيث إخضاعهم لدورات تدريبية حول التثقيف الصحي ومهارات التواصل وإيصال الرسائل الصحية بشكل فاعل، إضافة إلى تحديد المهام الموكلة إليهم وتزويدهم ببطاقات الرصد البيئي والمرضي وبطاقات ذوي الإعاقة التي ستتم موافاة مستوصفات الصحة المدرسية بها شهرياً أو سنوياً، وسيتم خلال الأسبوع القادم تكليف نحو 600 مثقف ومثقفة صحية في 9 محافظات وفرز كل واحد منهم إلى مدرسة واحدة بحيث يحدد دوامه بشكل دائم في المدرسة كباقي الإداريين فيها ويراقب عمله فنياً من المستوصف المدرسي الذي تتبع له المدرسة وذلك ضمن إستراتيجية عمل مديرية الصحة المدرسية بوجود مثقف صحي في كل مدرسة بحلول عام 2030.

وأضافت مديرة الصحة المدرسية: إن الذين تم إنهاء تكليفهم ليسوا عاملين صحيين، وليست لديهم شهادات صحية، وإنما كانت أعمالهم إدارية أو تعليمية، والحقيقة أن القرار لا علاقة له بالممرضات أو المساعدات الصحيات أو مساعدات السنية أو الفنيين الطبيين، والمقصود به هم الإداريون الذين تم فرزهم في مرحلة من المراحل من الأعمال الإدارية العادية أو الأعمال التعليمية إلى التثقيف الصحي، وستتم إعادتهم إلى القاعات الصفية إذا كانوا معلمين أو إلى أعمال إدارية في مديريات التربية إن كانوا أصلاً إداريين.

وأضافت: هناك نقص كبير في المساعدات الصحيات في الصحة المدرسية ونحتاج إلى تعزيز كوادرنا في هذا التخصص، وسيتم الآن تحديد 3 إداريين في المستوصف فقط.

أسعار المنهاج من الأول وحتى السادس 165 ألفاً في المكتبات

الحسكة بحاجة إلى ٤٠٠ ألف كتاب ولم يصل منها إلاّ ١٠٠ ألف

| الحسكة- دحام السلطان

انقضى أكثر من شهر ونصف الشهر على مرور العام الدراسي ولا تزال قضية الكتاب المدرسي الشغل الشاغل لأهالي محافظة الحسكة إلى الآن، وبقيت كل الاستجداءات والنداءات من تلاميذ وطلاب المدارس وذويهم على حالها ولم تكن كل تلك الاستجداءات والنداءات سوى صيحة في واد ودون جدوى، وهذا كله يأتي تماشياً مع الواقع المأزوم الذي يعيشه التعليم في المحافظة وما يرافقه من منغصات طويلة ومزمنة في ظل سنوات الحرب الراهنة التي تشهدها البلاد بشكل عام، وظروف التضييق والحصار الذي تعيشه محافظة الحسكة بشكل خاص بوجود الاحتلالين الأميركي والتركي الذي استولى على أكثر من 90 بالمئة من المدارس وحوّلها إلى مقرّات عسكرية تابعة له.

حاجة مدارس محافظة الحسكة من الكتاب المدرسي، تقلّصت أعدادها خلال هذه السنوات بشكل كبير، وبحسب إحصاءات المعنيين بالحسكة فإن الحاجة تصل إلى 400 ألف كتاب جديد، مع وجود الكتاب المدوّر «القديم» ليغطي كل منها حاجة المدارس الموجودة حالياً على أرض الواقع، بعد أن خرج أكثر من ألفي مدرسة عن يد التربية بالمحافظة، وانحسر التعليم من خلال ما هو متوافر منها ضمن عدة مدارس في أحياء وسط مدينتي الحسكة والقامشلي وفي عدة قرى ريفية أيضاً تتبع لكلتا المدينتين، وسط وجود مناهج مغايرة غير المناهج الحكومية المعتمدة لدى وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية، وبالرغم من ذلك فإن هذه الحاجة لم يصل منها إلى الآن سوى 100 ألف كتاب، أي إنها لم تغط سوى نسبة 25 بالمئة من حاجة التلميذ والطالب.

وفي ظل الواقع الحالي اليوم، ولأن الشيء بالشيء يُذكر فإن الكتاب المدرسي بدلاً من أن يكون بالمجان للتلميذ، أصبح سلعة قرطاسية تجارية تُباع في المكتبات الخاصة في أحياء وسط المدينتين وبأسعار متفاوتة تتراوح بين 110إلى 165 ألف ليرة لكل منهاج صفي على حدة وعلى مستوى الحلقتين الأولى والثانية، أي من الصف الأول ولغاية الصف السادس، وهذا ما شكل أزمة أخرى أرهقت كاهل المواطن بالمحافظة بشكل كبير في ظل ظروف حاجتهم المتعلقة بشراء صهاريج المياه واشتراك كهرباء الأمبيرات والضائقة الاقتصادية المعيشية التي يعيشها هو كمواطن وسوى ذلك من أزمات حياتية يومية.

وفي اتصال هاتفي لـ«الوطن» مع مدير عام المطبوعات والكتب المدرسية فهمي الأكحل، أكد فيه أن المؤسسة طبعت من الكتاب المدرسي خلال العام الدراسي الجاري ما قيمته التي تفوق حجم قيمة الاعتماد المالي المخصصة لها الموازنة المالية المعتمدة، وأنه أتخذ ذلك على عاتق الوزارة لتغطية حاجة مدارس القطر من الكتاب الجديد إلى جانب الكتاب المدوّر، موضحاً أنه وصل إلى الحسكة مع بدء العام الدراسي نحو 25 بالمئة من استحقاقها من الكتاب المدرسي الجديد، وأن هناك دفعة أخرى تصل كميّاتها إلى نحو 100 ألف كتاب لمختلف الصفوف المدرسية، وستصل الحسكة قريباً فور توفر الظروف الملائمة والمناسبة لظروف النقل والشحن الذي يتم جواً عبر طائرة «اليوشن»، وإن إدارة المؤسسة بانتظار موافقات الجهة المعنية بأمر الشحن، وسط هذه الظروف الراهنة التي منعت المؤسسة من إيصال الدفعة الثانية من الكتاب في موعده المحدد.

وأكد الأكحل أن المؤسسة العامة للمطبوعات تعمل في ظروف قاهرة جداً للسهر على إيصال الكتاب المدرسي إلى كل مدارس القطر، مشيراً إلى أنه في ظل حجم الظروف الحالية فإن هذا لن يعفي إدارة المؤسسة من مهامها ومسؤوليتها الحالية والتراكمية وستكون على مسافة قريبة جداً مع أي مستجدات تخص الكتاب المدرسي، لافتاً إلى أن الدفعات المتبقية من الكتاب المدرسي ستكون بمتناول التلميذ والطالب في مدارس الحسكة فور السماح بذلك منذ الآن وحتى بدء الفصل الدراسي الثاني، مشيراً إلى أنه سيكون هناك تصوّرات جديدة مع بدء العام الدراسي المقبل وفق نماذج تخطيط وتنظيم بشكل أفضل من الظرف الذي عليه الواقع هذا العام.

قائد فوج إطفاء اللاذقية يحذر من حرائق المدافئ الكهربائية بسبب الماس

| اللاذقية– عبير محمود

تحذيرات عدة تطلقها منصة الغابات ومراقبة الحرائق ومديرية الزراعة في اللاذقية بهذه الفترة من العام التي تشهد انخفاضاً بالرطوبة الجوية ونشاطاً لرياح الشرقية الجافة، ما يزيد من خطورة حدوث حرائق وانتشارها خاصة في الغابات.

وجدد رئيس دائرة الحراج في مديرية الزراعة باللاذقية جابر صقور تحذيره عبر «الوطن»، بضرورة أخذ الحيطة والحذر من إشعال أي نيران في الأراضي الزراعية والحراجية، والابتعاد عن التحريق الزراعي والنشاطات التي تحتاج إلى إشعال النار تجنباً لحدوث الحرائق.

وحول جهوزية فرق الإطفاء في اللاذقية، أكد قائد فوج الإطفاء المقدم مهند جعفر لـ«الوطن»، أن رجال الفوج على أتم الجهوزية للتعامل مع أي حريق، وكل الآليات بحالة جهوزية للوصول إلى أي موقع يتم الإبلاغ عن وجود نيران مشتعلة فيه، مبيناً أنه منذ بداية العام الجاري تم تنفيذ 2604 مهام إخماد حرائق بمناطق متفرقة من المحافظة.

وذكر جعفر أنه لدى الفوج 11 مركز إطفاء إضافة إلى المركز الرئيسي، منها مركز الفاروس، مركز جبلة، مركز البهلولية، مركز عين البيضا، الحفة، صلنفة، البالية، حرف المسيترة، الفاخورة، القرداحة، القطيلبية، كلها بحالة استنفار دائم للتعامل مع أي حريق.

وحول أهم أسباب الحرائق، أكد جعفر أن للحرائق أنواعاً مختلفة، منها تحدث في الصيف وأخرى في الشتاء، موضحاً أن الحرائق الشتوية غالباً ما تحدث في المنازل وخزانات الكهرباء كما أنه في هذه الفترة من العام يجب الحذر من أي أعمال تحريق نتيجة نشاط الرياح الجافة وانخفاض الرطوبة، مع ضرورة عدم إهمال فصل مقابس الكهرباء في المنازل طوال الشتاء عند استخدام المدافئ الكهربائية لمنع حدوث ماس كهربائي واندلاع حريق ضمن المنزل.

وأشار إلى أن من الحرائق الشتوية، خزانات الكهرباء نتيجة حدوث ماس فيها، إضافة إلى حريق أراض نتيجة سقوط أعمدة أو خطوط توتر عال للكهرباء، ما يتسبب بنشوب حريق ضمن الأراضي، كما أن هناك حرائق تكون مفتعلة ضمن الأراضي سواء بالصيف أن الشتاء.

ولفت إلى أن الحرائق التي تحدث في الصيف يكون معظمها ضمن الغابات سواء مناطق حراجية أم زراعية، ومنها نتيجة إهمال النشاط البشري ورمي مخلفات سجائر أو إشعال نيران خلال أعمال تنظيف الأراضي وتعشيبها ما يتسبب بامتدادها بفعل عوامل ارتفاع درجات الحرارة.

ونوه جعفر إلى أن قانون الحراج ساهم بردع المخالفين بحق الغابات، إضافة إلى إجراءات اتخذتها وزارة الإدارة المحلية والبيئة بالتعاون مع المحافظات وتشكيل لجان ضمن الوحدات الإدارية من أبناء المناطق ساهمت بشكل كبير في الإبلاغ فوراً عن أي حريق وإخماده بسرعة استجابة من فرق الإطفاء.

من جهة ثانية، بيّن جعفر أن هناك فرق إنقاذ ضمن عمل الفوج، ولوجستيات كاملة للتعامل مع أي كارثة بمعدات جيدة جداً، كزوارق فيبرغلاس وزوارق عادية وأخرى مجهزة على أسطح السيارات، وكل ما يخص معدات الإنقاذ، وتم تنفيذ 20 مهمة بهذا المجال منذ بداية العام.

وفيما يخص وضع الإطفائي، قال جعفر: يتم اتخاذ كل إجراءات السلامة لرجال الإطفاء قدر الإمكان لمواجهة النار بلباس ميداني، ويتم تدريب العناصر بشكل دائم على التعامل مع كل أنواع الحرائق وهناك برج مؤلف من 6 طوابق لهذه الأعمال التدريبية ضمن المركز الرئيسي للفوج.

وعن تحسين الأجور وبدل الطعام، أكد جعفر أن الوضع المادي لرجل الإطفاء تحسن عبر مكرمة من سيد الوطن العام الماضي بمقدار 50 بالمئة وتم رفع طبيعة العمل وبدل الطعام، لتتحسن الرواتب عن السنوات السابقة، مؤكداً أن رجال الإطفاء يعملون بحب لهذه المهنة، ورغم النقص البشري في الفوج إلا أن المناوبات وتغطية رجال الإطفاء لكل الورديات ترمم النقص الذي قد وعدنا بترميمه فعلياً بتعيين إطفائيين جدد في الفترات القادمة.

أحدث تبرير لسوء الخبز في طرطوس.. الطقس والهواء الشرقي

مدير التموين: من المفترض أن يغلق عمال الفرن منافذ الهواء

| طرطوس- ربا أحمد

وردت شكاوى عديدة في الآونة الأخيرة عن سوء نوعية الخبز بطرطوس ومعظمها تركز على عدم إمكانية تناول الخبز في اليوم الثاني له وتراجع نوعيته، حيث يتحول إلى رغيف قاس وجاف جداً ولا يمكن تناوله كسندويش صباحي للطلاب والأطفال، نتيجة قساوته وتحوله إلى قطع متكسرة.

وأكد بعض المواطنين أنهم اعتقدوا أن المشكلة بتوقيت نقل المعتمدين للخبز أو طريقة نقله، فقاموا بنقل مخصصاتهم إلى الأفران، ولكن لم يختلف الأمر وبقيت سوء النوعية، ولاسيما في اليوم التالي حيث يتحول إلى خبز غير صالح للاستهلاك وهذا يعني تلف وهدر كميات كبيرة للخبز يومياً.

وأشار البعض إلى أن الأمر يختلف من فرن إلى آخر ولكن رب الأسرة يختار الفرن الأقرب لمنزله، وبالتالي نجد أن البعض لم يواجه المشكلة نفسها وفقاً للفرن وجودة خبزه للعجين.

من ناحية أخرى أكد أحد المعتمدين أن السبب بنوعية الخميرة وهي جافة وبالتالي تؤثر في طراوة الخبز وجودته ولاسيما في اليوم التالي، إضافة إلى الهواء الشرقي الذي يعرض الخبز للهباس بصورة واضحة.

وهو ما أكده معتمد آخر أن الخبز يصبح كالحطب في اليوم التالي بسبب نوعية الخميرة القاسية، وبالتالي الخميرة السبب الرئيسي وربما القمح من النوعية الجديدة وهي غير جاهزة للاستخدام فوراً.

ونقلت «الوطن» شكاوى المواطنين إلى مدير المخابز بطرطوس رامز سليمان الذي أكد أن المشكلة تكمن في المقاومة الضعيفة للدقيق، الذي يساعد في جعل طبيعته قاسية في اليوم التالي، إضافة إلى طبيعة الطقس الحالية التي تؤثر في جودة الخبز بمجرد خروجه من الأفران، ويزيد الطين بلة الهواء الشرقي الحالي أثناء نقل المعتمدين للخبز، مشيراً إلى أن الخميرة القاسية نوعيتها جيدة وتم فحصها من الجهات المعنية قبل وصولها للأفران.

بدوره مدير التجارة الداخلية بطرطوس نديم علوش أوضح أن المشكلة تكمن في حالة الطقس والهواء الجاف الذي أثر في نوعية الخبز بشكل كبير، حيث من المفترض أن يغلق عمال الفرن كل منافذ الهواء والا فسيتحول الخبز إلى حالة يباس كاملة ويصبح غير صالح للأكل كما هو حاله اليوم، مشيراً إلى أن الخميرة مناسبة ولكن المهم خبرة مدير المخبز لتلافي المشكلة.

في سابقة هي الأولى.. مبادرات في القنيطرة بتخفيض أسعار اللحوم

| القنيطرة - خالد خالد

شهدت محافظة القنيطرة مبادرات في سابقة هي الأولى من نوعها بالقنيطرة، عن تخفيض على أسعار لحم العجل وتم تحديد سعر الكيلو بـ100 ألف ولمدة يومين، وبسبب الإقبال اللافت من المواطنين فقد تكرر العرض لمرة ثانية خلال الأسبوع الماضي.

وأكد صاحب ملحمة لـ«الوطن» أن الهدف من هذا العرض إنساني بالدرجة الأولى، حيث لاحظ مؤخراً أن كثيراً من العوائل لم تشتر اللحوم منذ فترة طويلة وهناك عزوف واضح من قبل أصحاب الدخل المحدود عن شراء اللحوم الحمراء بجميع أنواعها.

وقال أحد المواطنين لـ«الوطن»: اعتدنا من قبل أصحاب محال الألبسة والأجهزة الإلكترونية، وأصحاب المحال التجارية على إجراء تخفيضات على المواد التي شارفت على الانتهاء أو على نوعية غير مرغوبة، ولكن أن يكون هناك عروض على اللحوم الحمراء، معتبراً أن هذه سابقة أولى من نوعها بالقنيطرة، آملاً أن يبادر أصحاب محال بيع اللحوم الحمراء والبيضاء والدهانيات التجارية المختلفة إلى إجراء عروض وتخفيضات حقيقية على أسعارها.

و كشف صاحب ملحمة بالقنيطرة عن انخفاض المبيعات بشكل لافت حيث كانت المبيعات جيدة يقوم بذبح خمسة خراف، في حين أن الذبح حالياً يقتصر على خروف أو خروفين ونادراً ما يتجاوز هذا الرقم، مضيفاً: الأسعار الحالية ورغم انخفاضها مقارنة بالأسواق المجاورة (دمشق وريفها) إلا أنها غير مناسبة لدخل المواطن بسبب الوضع المعيشي وتدني القدرة الشرائية عند أبناء القنيطرة لكونهم من أصحاب الدخل المحدود.

وأوضح رئيس الرابطة الفلاحية خالد محيرس أن المربي هو الخاسر الأكبر بعد انخفاض أسعار الخروف والعجل، حيث وصل سعر الخروف القائم إلى 55 – 60 ألف ليرة بعد أن كان يتراوح بين 80 – 84 ألف ليرة، والعجل القائم حالياً 45 ألف بعد أن كان يباع بـ60 ألفاً، مؤكداً أن الأعلاف متوافرة ولكن أسعارها مرتفعة، فرأس الماشية الذي يحتاج إلى 200 ألف شهرياً أعلاف لا يستطيع المربي أن يقدم له إلا نصف الكمية، عدا ارتفاع أجور الأطباء البيطريين والدواء والعلاج وتكاليف النقل ونفقات أخرى.

وبيّن عضو المكتب التنفيذي لقطاع التجارة فرج صقر أن أسعار اللحوم الحمراء تخضع للعرض والطلب والأسعار الرائجة حالياً للحم الخروف 150 ألف ليرة للكيلو مع نسبة دهن 20 بالمئة والعجل 125 إلى 130 ألفاً ونسبة دهن 15 بالمئة، منوهاً بأن أسعار اللحوم الحمراء مقبولة حالياً على أرض المحافظة، موضحاً أن أسعار اللحوم الحمراء بالقنيطرة أرخص من المحافظات المجاورة.